مخاطر القياس المحاسبي وانعكاسها
في القوائم المالية إبّان الأزمة المالية العالمية

الدكتور خالد الجعارات - جامعة الشرق الأوسط - الاردن

الدكتور محمود الطبري - جامعة دار العلوم - السعودية

الملخص

تبرز بين الحين والآخر مشكلة القياس المحاسبي القديمة المتجددة بأشكال وقوالب متعددة، ويرافق ذلك ازدياد حدة الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة بشأن عدم امكانية التوصل إلى مفهوم قياس موحد ومقبول قبولاً عاماً، ولعل هذه المشكلة تلقي بظلالها على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية ومدى مصداقيتها وموثوقيتها خاصة في أوقات الأزمات ، لذلك فرضت مشكلة القياس المحاسبي نفسها إبان الأزمة المالية العالمية 2007-2008 ، وفي هذه الدراسة ناقش الباحثان أبعاد القياس المحاسبي وعلاقته بالأزمة المالية العالمية ، فعرضاً أسس القياس المحاسبي التي تضمنها الاطار المفاهيمي للابلاغ المالي وبدائل القياس المختلفة، مع التركيز على مفهوم القيمة العادلة ومزاياه والانتقادات التي توجه له، وعلاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية، ثم تناول الباحثان مخاطر القياس المحاسبي سواء ما تعلق منها بتعدد أسس القياس وبدائله والموازنة والانتقال بين هذه الأسس والبدائل، إضافة إلى مخاطر عدم كفاية الإفصاح عن أسس قياس بنود القوائم المالية، مع التركيز على المخاطر المتعلقة بأساسي التكلفة والقيمة العادلة.

وتوصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تركزت على أن القيمة العادلة هي نتاج جهد انساني سواء كان ذلك عند تأطير المفهوم (الجهد النظري) أو عند تطبيقه (الجهد العملي)، وبذلك فإن الركيزة الأساسية في عملية القياس بالقيمة العادلة هو الانسان، حيث أن القصور في الممارسات الانسانية المتعلقة بقياس القيمة، تعكس نفسها مباشرة في القيمة التي يتم قياسها، وأن العدالة ليست صفة للقيمة إلا من خلال العدالة التي يمكن أن يتمتع بها الانسان الذي يقيس القيمة، لذلك فإن عملية اعادة القياس بالتكلفة بدلا من القيمة العادلة التي حدثت ابان الأزمة المالية جاءت نتيجة مباشرة للاصرار على اعادة تصنيف للأصول والالتزامات المالية من فئة لأخرى، ومن أجل ذلك تركزت التوصيات على كيفية ضبط تصرفات الانسان المتعلقة بالقياس ، اضافة إلى التخفيف من الضغط السياسي على المهنة والذي أدى إلى غياب التحليل الصحيح لدور المحاسبة في الأزمة المالية العالمية، كذلك جاءت بعض التوصيات لضبط التعامل مع المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن القياس بالقيمة العادلة.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، الأزمة المالية العالمية، القيمة العادلة، التكلفة التاريخية

Abstract

From time to time, the archaic and reborn problem of accounting measurement returns to appear on a different casts and forms, accompanied with more and sharp criticisms to accounting profession, because of its malfunction to reach to monotheist and generally accepted measurement concept, this problem affected directly the reliability and representational faithfulness of information included in financial statements especially in times of crises, that resulted in enjoining and imposing accounting measurement problem itself during global financial crisis 2007-2008.

Researchers investigate dimensions of accounting measurement and its relationships with global financial crisis, so they discuss basics of accounting measurement as it is stated in the conceptual framework of financial reporting that

issued by Financial Accounting Standards Board(IASB), and measurements attributes included in standards issued by IASB, focusing on fair value accounting and its advantages, justifications, criticisms , and the relationship between fair value accounting and the global financial crisis, also the researchers discussed the risks of accounting measurement whether it relates to multitude of measurement basics and attributes or transition and trading off between these basics and attributes, or finally inadequacy and insufficiency of disclosures included in the financial statements, with more heightening on cost and fair value basics.

Results show that fair value accounting may be considered as a man effort in its both side : theoretical and practical, so the failure of man practices that relate to value measurement reflects itself directly on the measured value as a man-made , because the fair manner is not an epithet to the value except by drawing it from the person who measures it, so applying cost approach instead of fair value approach comes as a direct result of insistence to reclassify financial assets and liabilities from a category to another one as a solution to escape from the crisis .

Recommendations aim to control the man practices related to measurement, also the necessity to decreasing the political pressure on accounting profession that lead to absence of accurate analyzing to the profession role during the global financial crisis, also others to control how to treat unrealized gains and losses resulted from applying fair value accounting.

Key words: accounting measurement, global financial crisis, fair value, historical cost

أولاً: المقدمة

تعرض القوائم المالية مجموعة من البنود تسمى بعناصر القوائم المالية والتي تم الاعتراف بها وقياسها، والعرض بأبسط تعاريفه هو صياغة مخرجات النظام المحاسبي بمعلومات كمية في تقارير تصدر لغاية الاستخدام العام، وهي القوائم المالية التي تعبر عن مرحلة متقدمة من اجراءات الدورة المحاسبية، يسبقها منح القيم النقدية لبنود العناصر المشار إليها من خلال تقييم العمليات والأحداث المالية، والذي يعبر عنه بالقياس المحاسبي Accounting Measurement ، ومعلوم أن هذه المرحلة تعتبر المرحلة الهامة من بين خطوات الدورة المحاسبية والتي تلقي بظلالها على المراحل السابقة واللاحقة لها، فهي نتاج جهد منظم لما يسبقها من اجراءات وقواعد كالاعتراف و التحليل، وبذات الوقت هي أساس وركيزة لما يعقبها من اجراءات كالتسجيل والتلخيص والعرض والافصاح الكمي، فوسطية القياس المحاسبي تجعله المحور الرئيسي الذي يقوم عليه علم المحاسبة برمته، إذ أن الأرقام التي تتأتى من القياس المحاسبي هي ما تعكس تركيز الجهد المحاسبي في النشاط الاقتصادي.

ويعني القياس تخصيص الأرقام لميزات أو خصائص الأشياء التي يمكن قياسها (Wolk and others ، 2001) أو هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيترف بها في القوائم المالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2009) أو تخصيص أرقام لأشياء أو أحداث وفقاً لقواعد معينة (Balkawi ، 2000)، وبذلك فأهمية القياس تنبع من أسسه التي يتم وفقها منح الأرقام لبنود عناصر القوائم المالية، حيث ينظر إلى هذه الأسس بأنها

من أسباب الأزمة المالية العالمية لابتعادها في كثير من الأحيان عن تمثيل البنود المقاسة بمصدقية وموثوقية، خاصة إذا تم الأخذ بعين الاعتبار التوسع في تطبيق مفهوم القيمة العادلة كأساس قياس لا تزال قواعد احتسابها لم تلقَ القبول الدولي العام من ناحية، ومتعددة متشعبة من ناحية أخرى، ولم تعبر في كثير من الأحيان عن قيمة موثوقة في ظل أسواق مالية غير نشطة أو عمليات وهمية في الأسواق المالية، أو في غياب المعلومات التي تتبني عليها القيمة العادلة، وينظر البعض (Hoti and others. 2010) إلى التزامن بين نشوء الأزمة المالية (2007-2008) وبين صدور نشرة معايير المحاسبة المالية الأمريكية SFAS 157 المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة والتي أصبحت سارية المفعول اعتباراً من 2008/1/1 .

ثانياً: أهمية الدراسة

وبناء على ما تقدم، فإن أهمية الدراسة تدور حول مخاطر القياس المحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية، كمشكلة مزمنة يدور في فلكها عديد من المشاكل التي لم يستطع منظرو المحاسبة بمن فيهم اعضاء مجالس المحاسبة العالمية المعروفة، أن يشفوا غليل أصحاب العلاقة Stakeholders من وجود معلومات كمية نقدية متوافقة متواءمة ملاءمة وموثوقة لترشيد قراراتهم المتخذة، مما أدى إلى الحاق الخسائر بهم إبان الأزمة المالية العالمية، حيث وقف القياس المحاسبي تارة عاجزاً عن منح قيم لبعض بنود عناصر القوائم المالية مما أدى إلى عدم امكانية الاعتراف بها وغيابها عن القوائم المالية بالرغم من ماديتها وبالتالي اعطاء صورة غير عادلة عن نتائج الأعمال والمراكز المالية، وتارة أخرى يستند إلى التقدير والتخمين الذي يقترب ويبعد عن الحقيقة استناداً إلى مجموعة من العوامل كموضوعية المقدر وعلمه وخبرته حتى تشاؤمه وتفاعله، وتارة ثالثة يتنبه القياس بين أسس مختلفة له، وبين بدائل القياس المحاسبي المعترف بها، ثم تعكس المشكلة نفسها عند عرض القوائم المالية باعتبارها نتاج النشاط المحاسبي ومخرجات النظام المحاسبي حيث تعبر الأرقام الاجمالية عن خليط غير متجانس من الأرقام باعتبار اختلاف أسس قياسها، وكل ذلك أدى إلى مخاطر الابلاغ المالي باعطاء صورة مغايرة لكثير من المنشآت إلى أن وجدت نفسها في خضم الأزمة المالية العالمية تعاني ما تعانيه من فشل وتعثر وعسر مالي . ويمكن التأكيد على إبراز أهمية الدراسة من خلال التأكيد على تطبيق التوصيات التي يمكن التوصل إليها ، من ناحية تقريب الأرقام التي يتم عرضها في القوائم المالية من خلال وضع حلول عملية لمشكلة القياس المحاسبي او التوسع في الافصاح ، أو العرض البديل.

ثالثاً: أهداف الدراسة

وتهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- ١ . التعرف على مفهوم القياس المحاسبي وأسس وبيدائله.
- ٢ . التعرف على مخاطر القياس المحاسبي ودورها في الأزمة المالية العالمية.
- ٣ . معرفة امكانية تبني القيمة العادلة كمخرج لأزمة القياس المحاسبي.
- ٤ . وضع اسس وقواعد لضبط عملية القياس في المحاسبة

رابعاً: مشكلة الدراسة وعناصرها:

بناء على ما تقدم فإن الباحث سيخوض غمار القياس المحاسبي ودوره في الأزمة المالية العالمية بقصوره عن الوصول الى الموثوقية والدقة والصحة المنشودة، مما أدى إلى مفارقة بين قيم البنود التي تضمنتها القوائم المالية والتي تم قياسها استناداً إلى أسس القياس حسب معايير التقارير المالية الدولية IFRSS، وبين حقيقة قيم هذه البنود ، مما كان له كبير الأثر في تضليل القوائم المالية لأصحاب العلاقة بعيد تمثيلها عن واقع نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية.

إذن، فالمشكلة تدور حول عدم موثوقية القياس المحاسبي لبعض بنود عناصر القوائم المالية، وغياب القياس المحاسبي لبنود أخرى، واعتماد أسس القياس على التقدير والتخمين المرتبط بدور كبير للإدارة لتحقيق غايات مختلفة، خاصة مع التوجه لتطبيق القيمة العادلة التي ينظر إليها على أنها قيمة افتراضية غير أكيدة (Prochazka, 2010) مما أدى إلى عدم اعتماد هذا الأساس والاعتراف به كأساس من أسس القياس المحاسبي في الاطر المفاهيمية لمجالس المحاسبة الأمريكية والدولية والبريطانية.

ويمكن بالتالي تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: "هل كان للقياس المحاسبي مخاطر انعكست في القوائم المالية عند اعدادها إبّان الأزمة المالية العالمية " .

ووفق مشكلة الدراسة يمكن صياغة عناصرها على النحو التالي:

١. قصور شمولية القوائم المالية لكافة بنود عناصر القوائم المالية التي تؤثر على المركز المالي ونتيجة الأعمال بسبب عدم امكانية الاعتراف ببعض هذه البنود نتيجة لعدم امكانية قياسها.
٢. تعدد بدائل القياس المحاسبي يؤدي إلى تعدد طرق عرض قيم بنود عناصر القوائم المالية.
٣. تعدد اساليب القياس المحاسبي يؤدي إلى عرض قيم غير متوافقة وغير متلائمة، ويقلل الاتساق والتناغم بين مكونات الرقم الاجمالي.
٤. كذلك فإن التقدير والذي يعتبر ركيزة في القياس المحاسبي يقترب ويبعد عن الحقيقة استناداً إلى مجموعة من العوامل والتي يعتبر اهمها المقدر.
٥. امكانية تدخل الإدارة في القياس المحاسبي وأهدافها المحتملة التي ترمي لتحقيقها من وراء هذا التدخل
٦. وأخيراً، فإن القيمة العادلة أضافت بعداً جديداً لمشكلة القياس المحاسبي سواء كانت بالظروف المتعلقة بتحديداتها من ناحية، أو عدم تبلور مفهوم القيمة العادلة وقبوله قبولاً عاماً من ناحية أخرى.

خامساً: أسلوب الدراسة

لقد اعتمد الباحث في إجراء هذه الدراسة على المنهج التحليلي النوعي الذي يركز على دراسة مخاطر قياس بنود القوائم المالية كما تتضمنها الأعراف المحاسبية ومعايير التقارير المالية الدولية IFRSS مع التركيز على مخاطر القياس بالقيمة العادلة وخاصة ما يتعلق منها بالأدوات المالية وما اثير حولها قبل وأثناء نشوء الأزمة المالية من مناقشات ومؤتمرات، والعودة إلى القياس بالتكلفة التاريخية التي تعجّ بالانتقادات ، كمرح من أزمة القياس بالقيمة العادلة، وارتباط القياس المحاسبي بتصنيف ذات الأصول والالتزامات وخاصة المالية منها إلى أنواع

مختلفة، الأمر الذي يترتب عليه تغيير قياس هذه الأصول والالتزامات باستخدام أسس مختلفة تؤدي حتماً إلى التوصل إلى نتائج أعمال مختلفة ومراكز مالية مغايرة في ضوء الاعتراف أو عدم الاعتراف أو تأجيل الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة.

سادساً: حدود الدراسة

وفي سبيل إجراء هذه الدراسة، فإن الباحث سيراعي الحدود التالية في بحثه:

١. الاقتصار على العرض التفصيلي لمفهومي القياس بالقيمة العادلة والتكلفة التاريخية .
٢. الاقتصار على الاصدارات المحاسبية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة الأمريكية FASB.

سابعاً: الاطار النظري للدراسة

وستعرض الدراسة ضمن هذا الاطار للجهود التي بذلتها مهنة المحاسبة للتخفيف من حدة مخاطر القياس المحاسبي أمام الانتقادات التي لم يسلم منها أي أساس قياس، ابتداءً بالتكلفة التاريخية وانتهاءً بالقيمة العادلة وذلك بعرض أسس القياس التي تضمنها الاطار المفاهيمي للابلاغ المالي ، وبدائل القياس التي تطرقت إليها معايير التقارير المالية الدولية IFRSS، مع التركيز على القيمة العادلة والآراء التي أثبتت حول ما إذا كان لها دور هام في حدوث الأزمة المالية العالمية

1-7 اسس القياس المحاسبي الاطار المفاهيمي للابلاغ المالي:

٧ + + **التكلفة التاريخية (HC) Historical Cost:** للأصول: هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة المدفوعة أو القيمة العادلة للاعتبارات المدفوعة لاقتناء أصل معين والتي تم تسجيلها في تاريخ الاقتناء. **للمطلوبات:** هي قيمة العوائد المستمثلة مقابل الالتزام أو هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

٧ + + **التكلفة الجارية (CC) Current Cost:** للأصول: هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها اذا تم اقتناء الأصل ذاته أو أصل مكافئ في الوقت الحالي. **للمطلوبات:** القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المطلوبة لتسوية الالتزام في الوقت الحالي.

٧ + + **القيمة القابلة للتحويل (التسوية) (RV or SV) Releasable (Settlement) Value:** للأصول: هي قيمة النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن الحصول عليها حالياً ببيع الأصل باستغناء منتظم. **للمطلوبات:** القيمة غير المخصومة للنقدية أو النقدية المعادلة المتوقع دفعها لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

٧ + + **القيمة الحالية (CV) Current Value:** للأصول: القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية المتوقع الحصول عليها من الأصل في المسار العادي للأعمال. **للمطلوبات:** القيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة والتي يتوقع أنها مطلوبة لتسوية الالتزام في المسار العادي للأعمال.

ويورد الباحث الملاحظات التالية عن أسس القياس:

١. إن الأساس الوحيد الذي يتمتع بالقبول العام Generally accepted هو أساس التكلفة التاريخية Historical cost، والذي يعني اثبات البند بتكلفته عند الاعتراف المبدئي به، وبذلك فيتم غض النظر عن أي تغيرات في قيمة البند، ويتميز هذا الأساس بأنه أكثر الأسس موضوعية، ولكن هناك عديد من الانتقادات توجه إلى هذا الأساس كون قيمة البند تتغير وفقا للمعطيات الاقتصادية سيتم التطرق إليها لاحقا عند التطرق إلى مخاطر القياس المحاسبي.
٢. وعلاوة على ذلك، فقد تضمنت كثير من معايير التقرير المالي الدولية IFRSs الإشارة إلى أساس القياس الذي بدأ يفرض نفسه في الساحة المحاسبية وهو أساس القيمة العادلة Fair value والذي سيتم التطرق إليه لاحقا، حيث اتهمت مهنة المحاسبة بسبب هذا الأساس بأنها قد تكون من الأسباب التي تقف خلف الأزمة المالية العالمية، وذلك لاعتمادها - أي القيمة العادلة - على التقدير، وكونها قيمة افتراضية بسبب غياب عملية التبادل الحقيقية Arms length transaction في تحديدها.
٣. لا يخلو أي أساس قياس من المزايا والفوائد التي تترتب على تطبيقه، وبذات الوقت من الانتقادات والعيوب التي يمكن أن توجه إليه، فلم تتوصل المحاسبة إلى الآن إلى أساس قياس مثالي، ويعتقد الباحث أن ذلك ليس بقصور في الجهود التي تبذل في هذا المضمار من المهتمين بالمهنة، ولكن ذلك هو شأن العلوم الانسانية التطبيقية بشكل عام.
٤. لا يمكن بالرغم من العيوب التي توجه لأسس القياس التوقف عن عملية القياس، لاحتيمتها وضرورتها، فالأرقام التي تصاغ يقع خلفها اساس قياس معين، وبذات الوقت لا يخلو أي أساس قياس من وجود نوايا وسلوكيات للقائمين على القياس سواء كانت في الاتجاه الصحيح أو كانت ترمي لتحقيق أغراض معينة، ويبقى الانسان هو المحور الرئيسي لعملية القياس.
٥. لا تخلو أسس القياس من عوامل التقدير والتخمين (ما عدا التكلفة التاريخية)، والذي لا غنى عنها لاجراء عملية القياس، وتتأثر أيضا عوامل التقدير والتخمين بالتفاعل والتشاعم والمفاضلة بين اسس التقدير، ومهما بلغت دقة التقدير فلن تصل بالقيمة المقدره إلى القيمة الحقيقية.
٦. لا يمكن قياس كافة بنود القوائم المالية بأساس وحيد، بل ويستحيل ذلك، خاصة فيما يتعلق بالقياس اللاحق لاقتناء الأصل أو تحمل الالتزام، وبذلك فالبدئية التي يجب التسليم بها هي تعدد أسس القياس المتعلقة ببنود القوائم المالية، وبالرغم من أن ذلك يعتبر محددًا من محددات القوائم المالية إلا أنه يمكن التعامل مع هذه المحدد بزيادة الافصاحات، واقترح البعض في ظل تعدد أسس القياس أن تتعدد القوائم المالية التي تعدّ حسب أسس القياس المختلفة زيادة في الافصاح (Huian,2010).
٧. كذلك فإن أسس القياس تتضمن أكثر من بديل أحيانا لقياسها، ومن الأمثلة على بدائل القياس ما يلي:
 ١. تحديد تكلفة المنصرف من المخزون بأساليب عدة مثل الوارد أولا صادر أولا First In First Out، والمتوسط المرجح Weighted average، والتشخيص المحدد أو التمييز العيني (التكلفة الفعلية)

- Specific Identification**، والتي تحدد تكلفة المخزون المتبقي، علاوة على أن كل ذلك يتعلق بتكلفة المخزون التي يتم مقارنتها بالقيمة القابلة للتحقق للأخذ بالقيمة الأقل.
٢. تحديد القيمة العادلة بأكثر من أسلوب سيتم التطرق إليها لاحقاً، اعتماداً على مداخل عدة.
 ٣. توزيع التكاليف المشتركة على المنتجات المشتركة بأكثر من أسلوب.
 ٤. تحديد القيمة القابلة للاسترداد بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المتوقعة أو التكلفة.
 ٥. تقدير المخصصات وفق أفضل قيمة موثوقة للالتزام الذي قد ينشأ بسبب المخصص.

7-2 بدائل القياس المحاسبي كما تضمنتها معايير التقارير المالية الدولية IFRSs

وبناء على اسس القياس المذكورة آنفاً فقد تطرقت معايير التقارير المالية الدولية IFRSs إلى عديد من اتجاهات وبدائل القياس المختلفة، تم حصرها وتحديد بعض المعايير التي تطرقت إليها وتعريفها وذكر أمثلة عليها، منوهاً إلى أن هذه البدائل هي قيم تعطى لبنود عناصر القوائم المالية ولكل بديل أسلوب لاحتسابه، وقد يكون للبديل نفسه أكثر من أسلوب لاحتسابه.

7-3 القيمة العادلة:

وللتخلص من الانتقادات التي توجه لأسس القياس المختلفة وإمكانية توحيدها بأساس قياس معين، فقد تم تبني مفهوم القيمة العادلة، وهذا المفهوم ليس وليد اليوم، وفيما عرض مختصر للمفهوم وتاريخه.

7-3-1 مفهوم القيمة العادلة: يعتبر مفهوم القياس كما تم التطرق إليه آنفاً هو مشكلة مستعصية ليس من السهولة بمكان حلها، كون صياغة الأرقام تعتبر نتاج لخليط من النوايا والحقائق والاهداف والبدائل، ويقدر ايمان العاملين في مهنة المحاسبة بوجود هذه المشكلة، يقدر ايمانهم بعدم إمكانية الانتهاء من حل المشكلة حلاً جذرياً، ولكن هناك كم هائل من الجهود سواء من المنظرين في المحاسبة أو الجهات التي تعنى بإصدار المعايير المحاسبية، أو العاملين بشكل عام على تحسين أسس وأساليب القياس لشتى بنود عناصر القوائم المالية، حتى الوصول إلى ما بأذهانهم عن قيمة تقرب القيمة المقيسة إلى القيمة الحقيقية المنشودة، أي أنهم ينظرون إلى تحقيق مفهوم عدالة القيم المعروضة ضمن القوائم المالية، حيث أثمرت هذه الجهود عن التوصل إلى مفهوم القيمة العادلة. إذن فيمكن النظر إلى مفهوم القيمة العادلة على أنه مخرج لمشكلة القياس المحاسبي، ولكنني أرى أن العدالة ليست في القيمة المقيسة بحد ذاتها، بل بمن يقوم على قياس القيمة، فيجب إذن حتى نصيغ العدالة على القيمة أن يتم قياسها بعدالة وتدقيقها بعدالة ومراقبتها بعدالة وعرضها بعدالة، وكل ذلك صفات لأشخاص، وكأن عدالة القيمة هي سلوك انساني قد يكون وقد لا يكون حسب نية الانسان ذات العلاقة.

ويدور مفهوم القيمة العادلة حول مرتكزات أساسية هي:

- أ. **القيمة** : وهي الأرقام المعبرة عن شيء تم قياسه.
- ب. **الانسان**: وهو محور عملية القياس، حيث أن القيمة المقيسة تعتبر حكماً له.
- ج. **العدالة**: الصفة التي يجب توفر في الانسان حتى تسحب على القيمة.

ولعل المرتكز الذي ترتبط به القيمة هو صفة العدالة، لذلك حاول المهتمون بالمفهوم وخاصة الجهات الواضحة للمعايير المحاسبية أن يوطروا هذا المفهوم بما يلي:

أ. رغبة الأطراف المشتركة في تحديد القيمة باجراء عملية القياس، بعيدا عن الاجبار والاكراه والالزام والانتهاز والاستغلال والتحيز.

ب. معرفة الأطراف المشتركة بالقيمة وأنه تم تحديدها بناء على معلومات كاملة تامة شفافة ملائمة موثوقة صادقة بعيدا عن الخداع والغش والتضليل والاعواء.

ج. أن يكون هناك عملية تبادلية حقيقية ليست وهمية أو مقصودة أو صورية أو مؤقتة، ويفترض أن تكون هذه العملية التبادلية في السوق كون الأطراف في أفضل حالها تكون فيه.

لذلك تم تحديد تعريف القيمة العادلة باختلاف صياغتها حول هذه المرتكزات بالتأطير الذي توصلوا إليه ، ولن يتم الخوض في ذلك كثيرا بل سيتم التطرق إلى تعريف القيمة العادلة كما أوردها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وبعض متعلقاتها:

7-3-2 تعريف القيمة العادلة

فقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB القيمة العادلة بأكثر من تعريف أبرزها وأهمها بأن "القيمة العادلة القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد الالتزام بها بين اطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادلية حقيقية" ، وتم استبدال هذا التعريف مؤخرا في المعيار IFRS 13 والمتعلق بقياس القيمة العادلة ليصبح " السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس" ، وهو ذات التعريف الوارد في المعايير المحاسبية الأمريكية.

أما مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي فقد عرف القيمة العادلة بأنها "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين متشاركين في السوق في تاريخ القياس".

7-3-3 مزايا القيمة العادلة: ولا شك أن انتشار مفهوم القيمة العادلة له مزايا وخصائص يتميز بها ، ومن بينها:

١. أنها عين السوق على الاقتصاد، فهي تعكس العوامل المتواجدة في السوق والتي تجتمع مع بعضها

البعض لتشكيل القيمة العادلة، لذلك كان من أهم المعرضين لعمليات اعادة التصنيف التي تمت للأدوات المالية رئيس وزراء بريطانيا آنذاك جولدن براون حيث كان ينظر للقيمة العادلة بأنها تعكس عوامل السوق

(Bischof and others, 2010)

٢. أنه لا علاقة للقيمة العادلة بالظروف الاستثنائية، فهي أساس قياس يعتمد على ما هو متواجد في السوق.

٣. كذلك ينظر إلى القيمة العادلة بأنها توفر معلومات موثوقة بعكسها ظروف السوق، وتزيد من الشفافية

(Laux and Leuz, 2009).

٤. يؤدي الأخذ بالقيمة العادلة إلى زيادة الرفع المالي في أوقات الرخاء، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة فاعلية

الأسواق (Laux and Leuz, 2009).

٥. أثبتت بعض الدراسات أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة بأخذها مؤشرات السوق بعين الاعتبار تؤدي إلى تخفيف حدة وتداعيات الأزمة المالية، كذلك هناك اهتمامات تشريعية باسناد قيم الأصول إلى الأسعار السوقية في أوقات الأزمات (Laux and Leuz, 2009).
٦. لم يتم طرح بديل مناسب للقيمة العادلة حيث أن محاسبة التكلفة التاريخية (Laux and Leuz, 2009). تعاني كثيرا من المشاكل العملية ، وإنه ليس من المعقول وضع محاسبة القيمة العادلة في قفص الاتهام مع عدم طرح بديل مناسب.
٧. إن الانحراف ليس في القيمة العادلة بل بتطبيقها كما تضمنتها المعايير المحاسبية الأمريكية US GAAP والمعايير المحاسبية الدولية IFRSs، مما يترتب على ذلك وجود انحرافات بالأسعار السوقية في ظل ظروف معينة.
- 7-3-4 تاريخ القيمة العادلة: لقد مرّ مفهوم القيمة العادلة بمراحل زمنية يمكن تلخيصها كما في الجدول التالي (Prochazka,2010):

الملاحظة والتعليق	الإصدار المحاسبي		السنة
	رقمه	موضوعه	
وردت 20 مرة	ARB 43	إعادة تصوير ومراجعة مجلة الأبحاث المحاسبية	1953
	APB 16	اندماج الأعمال	1970
	APB 29	المحاسبة عن العمليات غير النقدية	1975
تم تبني المفهوم	SFAS 12	المحاسبة عن بعض الأوراق المالية السوقية	1975
تم تبني المفهوم	SFAS 13	المحاسبة عن الأيجارات	1976
	IAS 18	تحقق الإيراد	1982
	IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
	IAS 25	المحاسبة عن الاستثمارات	1985
نقطة التحول باستخدام المفهوم وصدر منها النسخة FAS 107-1 وتضمنت زيادة تكرار الإفصاح عن القيمة العادلة من خلال وجوب الإفصاح في التقارير المالية المؤقتة لشركات التجارة العامة.	FAS 107	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية	1991
	IAS 32	الأدوات المالية: الإفصاح والعرض	1995
	SFAC 7	استخدام التدفقات النقدية والقيمة الحالية في القياس المحاسبي	2000
	FAS 133	المحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط	
وضعت تعريف وإطار قياس للقيمة العادلة وتوسعت في الإفصاح عن البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة	FAS 157	قياس القيمة العادلة*	
	FAS 161	الإفصاحات عن المشتقات وأنشطة التحوط	
سيصبح ساري المفعول اعتبارا من 2013/1/1 ويشجع التطبيق المبكر	IFRS 13	قياس القيمة العادلة	2011
حاليا ورد مفهوم القيمة العادلة في معظم إصدارات مجلس IASB ومجلس FASB			

7-5 علاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية

للقيمة العادلة علاقة قوية بالأزمة المالية الحالية، وتدور هذه العلاقة حول الأصول والالتزامات المالية التي يتم تقييمها بالقيمة العادلة، ويمكن تفصيل هذه العلاقة والتطورات المتعلقة بها بان الأزمة المالية كما يلي:

٧ • + الأصول والالتزامات المالية: تتضمن الأصول المالية التي تتخذ شكل الاستثمارات المالية (التي تقل أو تساوي نسبة الملكية فيها 20%) أربعة أنواع المالية، وهي كما يلي:

أ. **المقتناة للمتاجرة Held For Trading** ويرمز له اختصاراً **HFR** ، وتقيم بالقيمة العادلة ويعترف بمكاسب وخسائر الحيازة في ربح أو خسارة الفترة (أي في قائمة الدخل).

ب. **المتاحة للبيع Available For Sale** ويرمز لها اختصاراً **AFS** وتقيم بالقيمة العادلة ويعترف بمكاسب وخسائر الحيازة في الدخل الشامل (أو ضمن حقوق الملكية).

ج. **المقتناة لحين الاستحقاق Held To Maturity** ويرمز لها اختصاراً **HTM** وتقيم بالتكلفة المطفأة .

د. **القروض والحسابات المدينة Loans And Receivables** ويرمز لها اختصاراً **LAR**: وتقيم بالتكلفة المطفأة.

وتكمن المشكلة في هذا التصنيف الرباعي الذي يترتب عليه قياس بطريقة مختلفة، واعتراف بالمكاسب والخسائر بطريقة أيضا مختلفة، بالرغم من أن الأصول المقصودة بالتصنيف قد تكون متطابقة تماما بل هي ذاتها، ولكن أمر التصنيف يعود إلى نية المنشأة في الهدف من اقتناء الاستثمارات.

وحازت القيمة العادلة على اهتمام بالغ على الساحة العالمية ابان الأزمة المالية، لأن أحد الاجراءات التي تمت المطالبة فيها هي اعادة التصنيف للفئات الأربع ضمن فئات أخرى غير الفئة التي تم تسكينها عليها، وقبل المضي قدما لا بد من تعريف مقتضب عن الأزمة المالية العالمية.

٧ • + الأزمة المالية العالمية: نشوءها، مظاهرها، نتائجها

بدأت الأزمة المالية العالمية بالظهور في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007 وتسارعت في عام 2008 حتى بلغت أوجها في اكتوبر/تشرين أول 2008، وتحولت بعد ذلك إلى أزمة مالية عالمية ، ومن أهم مظاهرها ما يلي:

١. هبوط في الأسواق.

٢. انخفاض في الأسعار وامتداد ذلك إلى أسعار الأصول.

٣. التأثير على عديد من المؤسسات المالية وخاصة البنوك.

أما نتائجها فكانت كما يلي:

١. خسائر فادحة.

٢. انخفاضات حادة.

٣. زيادة التدني.

٤. تعديل نسب رأس المال والسيولة في البنوك.
٥. فقدان الثقة في الأسواق.
٦. قيام الحكومات والبنوك المركزية باتخاذ خطوات غير مسبوقه حيث تركت بعض الشركات المتأثرة للانهار وأخرى تركت للافلاس ، أما البعض الآخر فتم التحكم في ادارته وقررت السلطات دعم البنوك بالسيولة ضمن برنامج TARP (Troubled Assets Relief Program) بمبلغ 700 مليار دولار لرفع غطاء تأمين الودائع أو لدمج تسهيلات الاقراض الحالية.
٧. ظهور حالات اقتناء واندماج كبيرة.
٨. اعادة الهيكلة.
٩. ازدياد قوة كثير من المنشآت مما أدى إلى قيامها بابتلاع المنشآت الضعيفة.
١٠. تأمين بعض البنوك.

٧ • ٣ الاكتوبر العصيب على مجلس معايير المحاسبة الدولية

ينظر إلى النصوص التي تتضمنها معايير المحاسبة الدولية أنها نصوص جامدة غير مرنة، كما هو الحال في نصوص المعايير المحاسبية الأمريكية حول التصنيف الرباعي السابق، وامكانية اعادة التصنيف إذا كان ذلك في صالح المنشأة، وأقصد باكتوبر العصيب هي الفترة منه التي تقع بين تاريخي 2010/10/4 و 2010/10/13، ويمكن استعراض الأحداث الهامة جدا كما يتضمنها الجدول التالي:

التاريخ	الحدث	الاجراء/القرار/التوصية
4 منه	قمة الدول الأوروبية الأعضاء في G7 بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا	يجب على المؤسسات المالية أن تلتزم بذات القواعد لاعادة تصنيف الأدوات المالية سواء المصدرة أو المقتناة من السجلات التجارية إلى سجلات البنك
7 منه	اجتماع وزراء المالية والاقتصاد ECOFIN في المجموعة الأوروبية في لكسمبورغ	وجوب حل مشكلة إعادة تصنيف الأدوات المالية بالسرعة الممكنة.
8 منه	الخطاب شديد اللهجة لمفوض الاتحاد الأوروبي في البرلمان الأوروبي	أن المفوضية بشأن اعداد نسخة من المعيار IAS 39 خاصة بالاتحاد الأوروبي تميز تعديل التصنيف ان لم يتم مجلس IASB بذلك
9 منه	اجتماع مجلس أمناء IASCF	أن المجلس سيجيز وقف العمليات الحالية بشأن تصنيف الأدوات المالية لتجنب الاستشارات الكثيرة قبل تبني تعديلات اعاة التصنيف
13 منه	اجتماع مجلس IASB وموافقة 11 عضو من أصل 13 على التعديل	تبني تعديلات اعادة التصنيف للأصول بالقيمة العادلة وأن ذلك بناء على طلب من الاتحاد الأوروبي.
15 منه	اعلان الاتحاد الأوروبي الرسمي للتعديلات في المعيارين IAS 39 و IFRS 7	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB
15 منه	اعلان هونغ كونغ	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB
17 منه	اعلان تايوان	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB
22 منه	اعلان استراليا	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB
23 منه	اعلان الفلبين	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB
24 منه	اعلان جنوب افريقيا	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB
30 منه	اعلان سنغافورة	تبني التعديلات الصادرة عن مجلس IASB

ويلاحظ على هذه الأحداث انتقالها من قمة المعارضة لاعادة التصنيف سواء كان ذلك موقف المجلس أو موقف بعض القادة الأوروبيين الذين مانعوا اعادة التصنيف، إلى قمة الموافقة باصدار التعديلات وفقا للضغوط السياسية التي مارسها الاتحاد الأوروبي على مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٧ • ٤ التعديلات التي تتعلق بالقياس المحاسبي

وجاءت التعديلات بعضها يتعلق بالقياس المحاسبي المترتب على إعادة التصنيف وكان ذلك للمعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، والبعض الآخر يتعلق بالافصاح المحاسبي كما تضمنه المعيار IFRS 7 المتعلق بالأدوات المالية: الافصاحات، ويمكن تلخيص هذه التعديلات وآثارها حسب الجدول التالي: أولاً: تعديل المعيار IAS 39 المتعلق بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وتركز هذا التعديل على جواز اعادة التصنيف للأدوات المالية، ويمكن توضيح هذا التعديل في الجدول التالي:

الأثر	الإصدار ذات العلاقة	الأصل الذي تم اعادة تصنيفه	
		إلى	من
على الدخل (الشامل) فقط حيث يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر لـ AFS في الدخل الشامل (أو حقوق الملكية)	المعيار IAS 39 الفقرة 54	المقتناة لحين الاستحقاق HTM	المتاحة للبيع AFS
على صافي الدخل فقط حيث يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر لـ HFT في الربح أو الخسارة ، أما المتعلقة بـ AFS فهي جزء من الدخل الشامل (أو حقوق الملكية) من خلال فائض اعادة التقييم	التعديل في الفقرتين 54ب، 54	المتاحة للبيع AFS	المقتناة للمتاجرة HFT
على صافي الدخل حيث يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر لـ HFT في الربح أو الخسارة ، وعلى حقوق الملكية باعتبار انعكاس نتيجة الأعمال فيها	التعديل في الفقرتين 54ب، 54	القروض والحسابات المدينة LAR أو المقتناة لحين الاستحقاق HTM	المقتناة للمتاجرة HFT
على الدخل (الشامل) فقط حيث يتم الاعتراف بمكاسب وخسائر لـ AFS في الدخل الشامل (أو حقوق الملكية)	المعيار IAS 39 الفقرة 54	القروض والحسابات المدينة LAR	المتاحة للبيع AFS

وأدت عمليات إعادة التصنيف إلى نتائج كبيرة يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

- ليس من السهولة تصور نتائج عمليات اعادة التصنيف بسبب حجمها الهائل فعلى سبيل المثال أدى قيام بنك AG الألماني باعادة تصنيف أصوله المالية والتي قدرت بمبلغ 33 مليار يورو إلى تجنب خسائر قدرها 3.2 مليار يورو (Kholmy and Ernstberger, 2010).
- التطبيق بأثر رجعي ، حيث أجازت معايير IFRSs التعديل بأثر رجعي لعملية اعادة التصنيف للفترة ما بين 2008/7/1 و 2008/11/1
- ان عملية اعادة التصنيف لم تؤد فقط إلى تجنب خسائر تخفيض القيمة العادلة ولكن أيضا إلى تأجيل أو ادخار التخفيضات في الربع الأخير.

د. ان الاعتراف بخسائر الانخفاض (التدني) غير المؤقتة التي طبقت بعد اعادة التصنيف في فئات التكلفة اقل تعقيدا في IFRSs بالنسبة لـ HTM و LAR لذلك مكنت البنوك من تجنب الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة العادلة عن طريق اعادة التصنيف.

ثامنا : مخاطر القياس المحاسبي

إن القياس المحاسبي يعبر عن أرقام ممثلة لبنود يتم عرضها في القوائم المالية ، تم قياسها استنادا إلى أسس وبدائل القياس التي تضمنتها المعايير المحاسبية ثم يتم اجراء العمليات الحسابية بين هذه البنود كالجمع مثلا لينتج أرقاما تمثل اجماليات ومجاميع، ويثار كثير من المخاطر حول العبارات السابقة يمكن تلخيصها فيما يلي:

٨ + مخاطر تعدد أسس القياس وبدائله: ويرتبط بذلك ما يلي:

أ. تعرض القوائم المالية بنودا متعددة، تم قياسها استنادا إلى أسس وأساليب متعددة، والعامل المشترك بينها أنها أرقام، ولكن التجانس والتوافق بين هذه الأرقام استنادا إلى اختلاف أسس احتسابها حتما سيكون غير متوفر، بل إن عدم توفره يكون أحيانا على مستوى البند الواحد، فلو تم أخذ المخزون كمثال، فإن تكلفته يتحكم بها بديل القياس: الوارد أولا صادر أولا والتكلفة الفعلية والمتوسط المرجح، كذلك نظام الجرد المستخدم: نظام الجرد الدوري ونظام الجرد المستمر، ولنفترض الأرقام التالية كما يتضمنها الجدول (1):

نظام الجرد المستمر			نظام الجرد الدوري			البند أ
FIFO	W A	S I	FIFO	W A	S I	
5000	5000	5000	5000	5000	5000	تكلفة البضاعة المتاحة للبيع
2600	2800	2700	2550	2750	2700	تكلفة المبيعات
2400	2200	2300	2450	2250	2300	تكلفة المخزون

فنلاحظ الاختلاف بين تكلفة المبيعات التي ستضمنها قائمة الدخل وتكلفة المخزون التي قد تتضمنها قائمة المركز المالي بالرغم من أن المدخلات (المشتريات) والمخرجات (المبيعات) لا تختلف كميتها في الحالات الستة.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن قياس تكلفة المخزون التي ستظهر في قائمة المركز المالي ستكون وفقا لقاعدة التكلفة (المحددة في الجدول 1 بأعلاه) أو القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل ، نضيف إلى الاختلاف السابق اختلافا آخر في القياس، واستكمالا للمثال السابق افترض القيمة القابلة للتحقق تم تحديدها بمبلغ 2325 دينار فيكون أثر ذلك كما يتضمنه الجدول رقم(2):

نظام الجرد المستمر			نظام الجرد الدوري			البند أ
FIFO	W A	S I	FIFO	W A	S I	
2400	2200	2300	2450	2250	2300	تكلفة المخزون
2325	2325	2325	2325	2325	2325	القيمة القابلة للتحقق
2325	2200	2300	2325	2250	2300	قيمة المخزون التي ستظهر في قائمة المركز المالي

فاحتمالات القياس المختلفة تتعلق بقياس تكلفة المخزون استنادا إلى أسس وبدائل قياس مقرة جميعها في الأعراف والمعايير المحاسبية .

ب. وإذا توسعنا في النظر إلى القوائم المالية، فإن تعدد أسس وبدائل القياس ستعكس حتما على القوائم المالية، سواء كان ذلك على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، ونستحضر في هذا السياق ما حصل 1967 عندما سيطرت شركة GEC General Electric Company على شركة Associated Electric Industries، والتي جاءت بعد أن توقعت الشركة المسيطر عليها تحقيق أرباح قدرها 10 مليون جنيه استرليني بناء على الأرباح الفعلية عن 10 اشهر، ولكن الشركة المسيطر عليها حققت خسائر قدرها 4.5 مليون جنيه، وعند البحث في الأسباب وجدت أنها تتعلق بقياس مبالغ تخفيض المخزون ومخصصات الخسائر التقديرية (حنان، 2001)، حيث أن أثر القياس ينعكس مباشرة على أرقام القوائم المالية.

ج. وإذا نظرنا إلى قائمة المركز المالي باعتبار أختلاف أسس القياس فيمكن تصميم قائمة مركز مالي مختصرة توضح ذلك كما يبينه الجدول رقم (3):

د. عدم ملائمة القياس حيث أن هناك شكوك في ملائمة المعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل وفائدة صافي الدخل كمقياس للأداء المالي عندما تقوم المنشأة عندما تقوم المنشأة باستخدام أسس قياس مختلفة (Prochazka).

٨ ٤ **مخاطر الانتقال بين الأسس** : حيث بينت بعض الدراسات مثل دراسة (Kholmy and Ernstberger, 2010) ودراسة (Bischof and others, 2010) أن الخيار الذي اقر من قبل مجلس IASB باعادة تصنيف الادوات المالية من فئة القيمة العادلة الى فئة التكلفة او التكلفة المطفأة انعكس على حجم الربحية، كذلك واجهت البنوك التي استخدمت هذا الاساس استفسارات كثيرة عن حقيقة التغيير بعد الافصاح عنه اضافة الى انها مكنت البنوك من تجنب الاعتراف بالخسائر غير المحققة المتعلقة بالادوات المالية بالرغم من أن معظم عمليات اعادة التصنيف تمت على أدوات الدين وتراوح الخصم عليها بين 0% و 100% (Bischof and others, 2010)

٨ ٣ **مخاطر الموازنة بين أسس القياس المختلفة** : وتتعلق هذه المخاطر بالهدف من اختيار أساس القياس، والنية التي يمكن أن تختبأ وراء ذلك، وما يرتبط بأساس القياس من تقدير يخضع لعوامل موضوعية وعوامل غير موضوعية ترتبط بنشأوم المقدر وتفاعله، كذلك المتاجرة بين أسس القياس Trading-off وبدائله.

٨ ٤ **مخاطر عدم كفاية الإفصاح عن أسس القياس للبنود التي تعرض في القوائم المالية** : ويمكن في هذا المجال التطرق إلى المخاطر التالية:

أ. عدم كفاية متطلبات الإفصاح في القوائم المالية كما تضمنتها المعايير المحاسبية، ويؤيد ذلك التعديل الذي اجري على المعيار IFRS 7 في سنة 2008 في خصم الأزمة المالية والذي حدد ثلاثة مستويات للإفصاح عن القيمة العادلة.

- ب. فشل الشركات بالتزويد بتصور كامل ودقيق عن الأوضاع المالية عكست الإفصاح السيء وغير التام عن قيم الأصول والالتزامات والمخاطر المتعلقة بها في التقارير السنوية (Huian, 2010).
- ج. أن متطلبات الإبلاغ وفقا للمعايير المحاسبية أوجدت فجوة من الشفافية وقابلية المقارنة وذلك لعدم توفير معلومات تعطي صورة كافية وواضحة وفي الوقت المناسب عن المخاطر المتعلقة ببعض المنتجات المالية مثل التزامات ضمان الرهن Mortgage-backed obligations (Huian, 2010).
- د. ومع علم معدي القوائم المالية فقد أثبتت بعض الدراسات أنهم لم يتوسعوا بالإفصاح عن معلومات تتميز بالشفافية والدقة عن كيفية قياس بنود القوائم المالية وتقدير قيمها .
- ج. عدم اعتبار الإفصاح عن مكونات المحفظة الاستثمارية وأنواع الأصول المالية من متطلبات المعيار IFRS 7 (Bischof and others, 2010)

٨ • مخاطر التكلفة التاريخية كأساس قياس مقبول قيولا عاما

- وبالرغم مما يتمتع به مفهوم التكلفة التاريخية من القبول العام إلا أنه يوجه له الانتقادات توجه التالية :
- أ. إن التكلفة التاريخية تقوم على افتراض ثبات الأسعار واستقرارها وعدم تغييرها ، وهذا افتراض غير منطقي ومستحيل ، إذ أن الأسعار في تغير مستمر نتيجة لعوامل العرض والطلب المتعلقة بالأصول المنشأة ، إضافة إلى التغير في التكنولوجيا التي تتطور باستمرار ، مؤدية إلى سرعة أكبر ودقة أكثر وأسعار أقل في الغالب وغير ذلك من العوامل الأخرى التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الأسعار ، والتي تزخر بها البيئة الاقتصادية - باعتبار أن المنشأة نظام مفتوح - المليئة بالتغيرات خصوصا ما يتعلق منها بالتضخم وتغير أسعار صرف العملة ، إذن فافتراض ثبات الأسعار يعني افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود ، وهذا أيضا افتراض غير صحيح فالقوة الشرائية للنقود تنخفض مع التضخم .
- ب. إن الاستمرار في تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية يعني استمرار دمج القيم المختلفة في القوائم المالية ، والتي تشكل التكلفة التاريخية أكبر عائق أمام توحيدها نظرا لبعدها الزمني ، وفي ذلك فإن التكلفة التاريخية تتضمن أخطاء الزمن أو الوقت باعتبارها تجمع بين التكاليف التي أنفقت في أوقات زمنية مختلفة ، فمثلا يتم جمع الأصول غير المتداولة المسجلة بالتكلفة التاريخية مع الأصول المتداولة المسجلة بأكثر من طريقة أخرى كالفئة القابلة للتحقق أو التكلفة الجارية ، متغاضية بذلك عن اختلاف الأوقات التي تمت بها التكاليف ، وليس فقط إلى هذا الحد بل إن التكاليف التاريخية للأصول غير المتداولة قد يتم انفاؤها في فترات زمنية مختلفة بمستويات أسعار وقوة شرائية مختلفة .
- ج. يعتبر التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية ابتعاد عن التمثيل الصادق والتعبير بصدق عما تمثله هذه الأرقام عند إعداد القوائم المالية ، فالأصول التي اشترت منذ وقت بعيد وخاصة التي لا تخضع للاهلاك كالأراضي التي ارتفعت أسعارها الجارية لا تزال تسجل بتكلفتها التاريخية عند اقتنائها ، فالمبلغ الذي تظهر به في القوائم المالية بعيد كل البعد عن حقيقتها وبذلك فإن المركز المالي يكون غير ممثل بصدق لما عليه المنشأة .

- دا. إن التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية يظهر الأصول المسجلة إما مضخمة واما مخفضة ، وتكون مضخمة إذا كان المبلغ المسجل للأصل يتضمن انخفاضا لم يتم الاعتراف به ، وتكون مخفضة إذا كان المبلغ المسجل به الأصل يتضمن ارتفاعا لم يتم الاعتراف به ، وفي كلا الحالتين فلا تتساوى التكلفة التاريخية مع التكلفة الجارية للأصل مضخمة كانت أم مخفضة ، وذلك يعني أن التكلفة التاريخية لا تتساوى التكلفة القابلة للتحقق ، وتطبيق مفهوم الانخفاض وفقا لما ورد في المعيار رقم 36 من معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يتضمن اعترافا بتضخم الأصول بموجب قيمتها الدفترية وبالتالي تخفيضها إلى القيمة القابلة للاسترداد ، ولكن تبقى مشكلة الأصول المخفضة التي يجب أن تظهر بقيمة دفترية أعلى تتساوى قيمتها القابلة للاسترداد مشكلة لم تحل .
- ها. إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية يؤدي إلى عدم إمكانية قياس الدخل الحقيقي للمنشأة ، حيث أن مفهوم الدخل الشامل وفقا لما ورد في نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (6) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي يعرف بأنه " التغير في حقوق الملكية (صافي الأصول) لمنشأة معينة خلال فترة زمنية معينة من العمليات والأحداث والظروف الأخرى من غير المالكين ، وتشمل كل التغيرات في حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة ما عدا تلك التي تنشأ نتيجة لاستثمارات الملاك أو التوزيعات إلى الملاك " ، ويعتبر التغير الذي يطرأ على التكلفة التاريخية للأصول طويلة الأجل هو في حقيقته تغير في حقوق الملكية ولكن لا يتم إثباته ، بدعوى انه يرتبط بأصول لم تشتت بغرض إعادة بيعها .
- وا. إهمال القيمة الزمنية للنقود حيث أن التكلفة التاريخية تهتم فقط بالتكلفة عند الاقتناء أي في وقت نشوء النفقة ، ولا يتم الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وأثره على قيمة النقود في وقت لاحق لوقت الاقتناء فيتم خلط قيم نشأت في أوقات زمنية مختلفة .
- زا. إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية في ظل انخفاض أسعار الأصول يؤدي إلى تآكل راس المال ، والمساس براس المال الذي يجب المحافظة عليه ، وذلك بتوزيع أرباح تكون صورية في ذاتها ، حيث أن الأرباح لم يتم تخفيضها بمقدار الانخفاض في الأصول ، ولعل تطبيق مبدأ الانخفاض في قيمة الأصول المعمرة وفقا لما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 قد قلل من التأثير السلبي لمبدأ التكلفة التاريخية على راس المال بعكس خسائر الانخفاض في الأصول في دخل الفترة ، وبالتالي المحافظة على راس المال من التآكل .
- ح. يترتب على تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول القابلة للاهلاك الوصول إلى القيمة الصفرية للأصل ، أو القيمة الرمزية مع عدم الاستغناء عن الأصل نظرا لاستمراره في تقديم الخدمات للمنشأة ، وهذا أمر غير عملي وغير منطقي بإظهار الأصل بقيمة دينار واحد مثلا لعدم إمكانية اهتلاكه بعد .
- طا. إن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية في ظل تخفيض العملة أو استقرار سعر صرفها بالارتفاع أمر لا يمكن تطبيقه ، وخاصة في ظل الشركات متعددة الجنسيات أو ترجمة العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية ، حيث انه كما رأينا في اثر تخفيض العملة على التكلفة التاريخية انه ما من سبب يدعو للاستمرار بالتمسك بمبدأ

¹ FASB , Statement of Financial Accounting Concepts No.6.

التكلفة التاريخية مع الفروق الكبيرة في القيم المترتبة على تغيير أسعار صرف العملات ، وان الاستمرار في ذلك يعني إشهار إفلاس الشركة ، كما يمكن أن يحصل عندما تكون قيمة القرض بالعملة الأجنبية بعد تخفيض العملة لا تغطيه الأصول المملوكة ، مما يعني معه وجوب إعادة تقييم الأصول لكي تظهر الميزانية بمنطقية بجانبها لا أن يتم الاقتصار على جانب واحد .

يا. يحول تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية دون زيادة الرفع المالي حيث يبقى الزيادة نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة متضمنة في الأصل (Laux and Leuz, 2009).

٨ ٦ مخاطر القيمة العادلة.

- وهناك عديد من المخاطر التي تتعلق بالقيمة العادلة يمكن ان نوردتها فيما يلي:
- أ. المحافظة على الثقة في الأسواق المالية في ظل المعلومات القليلة المتوفرة والذي كان هدفا واضحا لكثير من المنشآت في تقدير القيمة العادلة (Huian,2010) وهذا ما دعا مجلس IASB بتعديل المعيار IFRS 7 ليقرب هذا المعيار بمتطلباته من المعيار الأمريكي FAS 157 والتي جاء بناء على اجتماع قادة G20 في 2008. حيث ركز المعيار على مسألة التقييم خصوصا وتحديد الأسعار التي تنبني عليها القيمة العادلة في اسواق غير نشطة.
- ب. إن القيمة العادلة كما يراها البعض (Huian,2010) هي السبب الرئيسي في الأزمة المالية العالمية والتي اطلق عليها ازمة السيولة، ويرى البعض الآخر (Kholmy and Ernstberger,2010) أن الدليل على ذلك هو تعديل المعيارين IFRS 7 و IAS 39 حيث كان التركيز منصبا على إعادة تصنيف بعض الأدوات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة أو التكلفة المطفأة، لتجنب الاعتراف بالخسائر غير المحققة نتيجة للتدني الحاد في القيمة العادلة وعد اعتبارها في ظل الأزمة المالية أداة قياس مناسبة للأدوات المالية، وأن التكلفة هي الأفضل
- ج. إن القيمة العادلة هي قيمة افتراضية تحدد على أساس الأسعار السوقية (Prochazka.2010)، والأسعار السوقية تخضع لكثير من العوامل التي تتحكم بها كعوامل العرض والطلب، ومدى توفر المعلومات التي يمكن أن تتحدد الأسعار على أساسها بشفافية، وبذلك فإن كل ما يؤثر في السوق سيؤدي إلى التأثير على القيمة العادلة.
- د. إن تعريف القيمة العادلة ترتكز على مخاطرة شديدة وهي بقدر الحرص على عكس العوامل السوقية في قيمة البند لتمثيل الواقع بما يؤدي إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات إلا أن عملية تحديد هذه القيمة لا تتم بناء على عملية تبادلية حقيقية Arms length transaction
- هـ. صعوبة تحديد القيمة العادلة لبعض بنود الأصول والالتزامات، ومن بين هذه البنود مشتقات الائتمان التي تعتبر نوع من أنواع الأدوات المالية، حيث يعتبر كثير من المتخصصين أن هذه الأدوات من بين العوامل التي يلقي عليها اللوم بوقوع الأزمة المالية خصوصا إذا علمنا الحجم الكبير للاستثمار في هذه الأدوات والذي يقارب 60 تريليون دولار (Huian,2010).

و. وكثير من المتخصصين لا يلقي اللوم على مشتقات الائتمان، بل يرون أن القواعد المحاسبية التي تطبق على الأدوات المالية وخصوصاً القيمة العادلة هي الأحق باللوم، كذلك قواعد الإبلاغ المتعلقة بهذه الأدوات الصادرة عن كل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB حيث لا يتم الإفصاح عن معلومات كافية حول هذه المشتقات فيما يتعلق بطرق تقييمها والمخاطر المتعلقة بها (Huian, 2010).

ز. قد يكون في كثير من الأحيان للبند الواحد أكثر من قيمة عادلة، سواء في السوق نفسه أو مع تعدد الأسواق، سواء كان السبب في ذلك شح المعلومات في السوق، أو أن البند يحتمل أكثر من تصنيف، أو ارتباط ذلك بهدف معين تنوي الإدارة تحقيقه (Veron, 2008)، وتبرز المشكلة عند تعدد الأسواق، حيث أن تحديد قيمة عادلة غير دقيقة أو غير موثوقة ارتفاعاً أو انخفاضاً يؤدي إلى عدوى بين الأسواق بمحاكاة ما تم في السوق، مما يؤدي إلى ابتعاد القيمة العادلة عن عدالتها وحقيقتها.

ح. أن القيمة العادلة قيمة غير مسيلة illiquid value: حيث أنها تتعلق بمنتجات التوريد المالي Securitization، وبموجب هذه العملية فإنه يتم تحويل قروض مصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وحسب رأي بعض الكتاب (Veron, 2008) فإن هذه العملية تتضمن عديد من المخاطر على النحو التالي:

- وهذا بعض ما حصل في الأزمة المالية حيث تم تحويل رهونات الديون إلى أوراق مالية قابلة للتداول.
- إن الأوراق المالية التي تتحدد سعرها بناء على المستوى الثاني قد حصل انخفاض حاد في قيمتها نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار الأرقام القياسية، أي أن الانخفاض لم يبرر بحدوث اقتصادية هامة.
- لم تعكس القيم العادلة الأسعار الحقيقية التي كانت سائدة في الأسواق المالية بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب.
- عدم وجود علاقة بين القيمة العادلة التي يتم تحديدها في كثير من الأحيان في الأسواق المالية واحتمالية توليد تدفقات نقدية مستقبلية مساوية أو قريبة من البند الذي تم تحديد قيمته وخاصة في ازِمات تبخر أو فقدان السيولة.

ط. أن القيمة العادلة تقوم في كثير من الأحيان على مفهوم التدوير الصوري Procyclicality ويتضمن ذلك المخاطر التالية:

- انهيار مفهوم دلالة الأسعار السوقية الملاحظة على قيمة البند لأنها عكست أفضل مركز مالي في قمة الدورة، وأسوأ مركز مالي بنفس المقياس في أسفل الدورة، والسبب في ذلك الأسواق المالية غير الكفوة حتى في الأوقات والظروف العادية.
- اجبار البنوك على بناء احتياطات ضخمة في أوقات الرخاء والازدهار وسحبها في أوقات الشدة، ويتم ذلك من خلال تعديل أنظمة البنك وليس من خلال القواعد المحاسبية (Laux and Leuz, 2009).

ي. تفترض القيمة العادلة الأطراف الراغبة وذوي المعرفة، أي البائع الراغب بالبيع ذي المعرفة والذي حدد سعره بناء على ذلك، والمشتري الراغب بالشراء ذي المعرفة والذي قبل بالسعر المحدد بناء على المنافع المستقبلية

التي يتوقع الحصول عليها من الأصل، وقد تنتشوه المعرفة بكثير من العوامل كالحاجة الماسة إلى الأصل، أو شح المعلومات المتوفرة عن الأصل، وكذلك الرغبة باختلاف الرغبة الظاهرة باقتناء الأصل عن الرغبة الباطنة بالحصول على سيولة أي شراء الأصل من أجل تسويله، وكل هذه العوامل تجعل المعرفة والرغبة عاملان غير محددين أي مفاهيم عامة عرضة للتفسير الاجتهادي.

ك. كذلك تتطلب عدالة القيمة أن تكون المنشأة ذات العلاقة بالبند المحدد قيمته تتميز بالاستمرارية، وذلك لأن

القيمة العادلة للأصل في حالة استمرارية المنشأة غير القيمة العادلة للأصل في حالة التصفية والتعثر،

وكان هذا واضحا جليا ابان الأزمة المالية حينما هبطت أسعار الصول إلى مستويات متدنية بسبب افلاسهما.

ل. ويترتب على القياس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات الاعتراف بمكاسب وخسائر حيازة غير محققة،

وينطوي هذا القياس على عديد من المخاطر على النحو التالي:

- تضمين قائمة الدخل أو الدخل الشامل مكاسب وخسائر تؤدي في النهاية إلى زيادة حقوق الملكية في حالة المكاسب ونقصها في حالة الخسائر، وهذه المكاسب والخسائر تمثل قيم تقديرية تخمينية تقترب وتبتعد عن الحقيقة، ولم تتحقق بعد من ناحية لأن عملية تقديرها افترضت وجود عملية تبادلية دون حدوثها، وليس بشرط كذلك أن تتحقق هذه المكاسب والخسائر بسبب احتمالية عكسها عند تحقق التدفقات النقدية من البند.
- يترتب كذلك على تأثير المكاسب والخسائر غير المحققة على حقوق الملكية، وخاصة في حالة المكاسب غير المحققة امكانية توزيع ارباح تؤثر على سلبا على حقوق الملكية قبل تحقق التدفقات النقدية، ولنتصور عدم تحقق هذه الأرباح غير المحققة، فإن الأثر على رأس المال بالتآكل Capital erosion، أي لا تتم المحافظة على رأس المال Capital maintenance، ونستحضر هنا وظيفة المحاسبة وهي ليست منع توزيع أرباح غير محققة، ولكن توزيع أرباح مع المحافظة على رأس المال.
- ان تقدير القيم العادلة وما ينتج عنه من مكاسب أو خسائر غير محققة ربما ينطوي على هدف خفيّ للإدارة كتجميل الدخل Income smoothing، وهذا مثار للتلاعب بالأرقام وعدم موضوعيتها مبررة بالهدف المنشود.
- يؤدي الاعتراف بالمكاسب غير المحققة وعدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة إلى ظهور مراكز مالية قوية بتضخيم الأصول وتضخيم نتيجة الأعمال وبالتالي تضخيم حقوق الملكية، وما حصل ابان الأزمة المالية من السماح باعادة التصنيف ادى إلى عدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة بعدما كان يتم الاعتراف بها، وكأن الخسائر تم تأجيلها أو ادخارها.
- لا يتماشى الاعتراف بالمكاسب غير المحققة وعدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة مع مفهوم الحيطة والحذر أو التحفظ Conservatism وهو من الأعراف المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- ان عدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة نتيجة اعادة التصنيف مهرب باستخدام القيمة العادلة لزيادة الأرباح، حيث اجريت دراسة شملت 124 بنكا اعادت التصنيف أدى ذلك إلى زيادة أرباحها الاجمالية بمبلغ 22.7 مليار دولار (Kholmy and Ernstberger,2010)

- م. يعتبر البعض (Prochazka,2010) أن القيمة العادلة قيمة غير موثوقة بسبب الأخطاء الجوهرية في القياس أو مدخلات عملية القياس، كونها تتضمن افتراضات بسيطة تؤدي إلى حدوث خطأ في القياس من ناحية، ومن ناحية أخرى هي قيمة افتراضية تعكس ظروف ومواقف يعتقد أنها عادلة لأطراف القياس، ثم يتم تقدير هذه الظروف لاحتمال القيمة العادلة، وتكون بذلك القيمة المحددة (العادلة) متضمنة أو مخفية في أسواق غير النشطة وغير السائلة، ويترتب على ذلك ابلاغ عن نجاح للفشل أو فشل للنجاح.
- ن. السلوك غير المثالي من القياس بالقيمة العادلة: حيث أن الاعتراف بالمسبق بالأرباح مقارنة بالتكلفة التاريخية فقد تقوم المنشأة بعكس توقعاتها واختياراتها لمقابلة أو موافقة الأرقام المستهدفة في حالة الأدوات المالية بالذات، واتضح ذلك جليا عند إعادة تصنيف الأدوات المالية من فئة القيمة العادلة إلى فئة التكلفة، مما يدل على أن القيمة العادلة لم تصلح كأساس لقياس في ظل الأزمة المالية.
- س. كذلك فإن مفهوم الثبات في ظل محاسبة القيمة العادلة يعاني معاناة شديدة، فمن ناحية يمكن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وليس في الأمر شيء لو لم يترتب على إعادة التصنيف إعادة قياس حيث أنه كان يفترض تسمية إعادة التصنيفات التي تمت إبان الأزمة المالية بعمليات إعادة القياس Re-measurements instead of reclassifications ، وتصبح الأرقام غير قابلة للمقارنة في ظل اختلاف الأسس، ومن ناحية أخرى يؤدي عدم الثبات إلى عدم الاستقرار بين المؤسسات المالية وتصبح معها قرارات المستثمرين بسبب تغير قيم الأصول والالتزامات السريع والمستمر.
- ع. تطلبت محاسبة القيمة العادلة من المؤسسات المالية الاعتراف بخسائر كبيرة تتعلق بالأدوات المالية وهذا ما أدى إلى تخفيض كبير في قيم الأصول، نتج عنه تخفيض كبير في حقوق الملكية السائلة (Huian,2010).
- ف. كذلك من النتائج المباشرة للقياس بالقيمة العادلة ونتيجة للخسائر التي تم الاعتراف بها فقد وُلد لدى البنوك رهبة وحذر شديد من الإقدام على الاقراض، أي تدمير قدرة البنوك الاقراضية، وقد لاحظنا هذا جليا على سبيل المثال في الأردن فبعدما كانت تتنافس البنوك في العروض الاقراضية، أصبحت تقيدتها إلى حد كبير مخافة خسائر القيم العادلة للقروض والضمانات والرهونات.
- ص. كذلك من الانتقادات التي توجه للقيمة العادلة أنه تم تحديد ثلاث مستويات للأصول حسب سيولتها بموجب الاصدارات المحاسبية التي عنت بالقيمة العادلة وخاصة النشرة FAS 157 تضمنت في المستوى الثالث الأصول التي يصعب تحديد قيمها وفقا لمدخلات وأسعار غير مشاهدة، ولكن يتم تحديد قيمها وفقا لنماذج داخلية وتقديرات معينة، وهذه النماذج تعبر عن اجتهادات وتخمينات وتقديرات.
- ق. كذلك مما يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة هو كثرة الاصدارات المحاسبية المتعلقة بها، وكذلك التعديلات التي تتم على هذه الاصدارات، مما يدل على عدم استقرار مفهوم القيمة العادلة بعد، فعلى سبيل المثال تم تعديل النشرة FAS 157 أكثر من مرة كما يلي:
- النسخة 157-3 وعنت بالافصاح عن القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.
 - النسخة 157-4 وعنت بتحديد القيمة العادلة عند تدني حجم ومستوى الأنشطة بشكل هام.

- ل. أن القيمة العادلة ليست ملائمة لقياس الأصول المقتناة لفترة طويلة (الاستحقاق) حيث يمكن تشويه هذه الأسعار بعدم فاعلية الأسواق، ويؤدي ذلك إلى عدم ترشيد قرارات المستثمرين في تقدير مشاكل السيولة (Laux and Leuz, 2009).
- ث. وهناك عديد من المخاطر تتعلق بالمطابقين لمفهوم القيمة العادلة، ومن أمثلة ذلك:
- التلاعب بالأرباح عبر ادارتها .
 - الخلط بين مفهوم القيمة العادلة والهدف من الوصول إلى القيمة العادلة.
 - استخدام المدراء للانحرافات لتجنب الخسائر والانخفاض وهذا يؤدي إلى مشاكل عملية في التطبيق، حيث أن التفاعل بين القواعد المحاسبية وعناصر الأطر المؤسسية قد ينتج عنه نتائج غير مقصودة (Laux and Leuz, 2009).
- ث. إن محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى اثاره العدوى بين الأسواق المالية حيث يؤدي بيع بعض الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية إلى قيام الشركات الأخرى بتخفيض قيم أصولها بناء على ذلك، وقد يكون ذلك بدافع الحاجة إلى سيولة، علما بأن السعر المحدد لا يعكس المعدل العام للأسعار كذلك قد ينطوي على تلاعب وعمليات وهمية.
- ث. إن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية وهو المفهوم الأبرز كبديل للقيمة العادلة (يتضح ذلك من خلال عمليات اعادة التصنيف للالتزامات والأصول حيث تمت من القيمة العادلة إلى التكلفة) يؤدي إلى عزل المنشآت الاقتصادية عن السوق نظريا، ولكن لا يتم ذلك من الناحية العملية باعتبار أن السوق هو مصدر مدخلات المنشأة وبذات الوقت الجهة التي تتصرف إليها مخرجاتها.
- أخ. وتتضمن محاسبة القيمة العادلة مخاطر المقاضاة حيث يتطلب الانحراف عن تطبيق الأسعار السوقية بموجب معايير محاسبة القيمة العادلة حكم شخصي مهني من الإدارة ومعدي القوائم المالية والمدققين، وقد يواجهون جميعا بسبب ذلك مخاطر المقاضاة التي تصل حتى السجن كما هو الحال في قانون ساربانس اكسلي (Laux and Leuz, 2009).
- ذ. كذلك يجب أن لا ننسى مخاطر السلوك المقصود Intention behavior حيث أنه ليس من السهولة عدم تطبيق الأليات التي تضمنتها المعايير المحاسبية لاحتساب القيمة العادلة وفق الأسعار المعتمدة على القيمة الاقتصادية، وتعتبر المعايير أكثر تقييدا للمدراء للانحراف عن هذه الآليات، وتبرز المشكلة في الفصل بين تضليل الأسعار السوقية وادعاء المدراء بذلك لتجنب خسائر، فمثلا كانت الخسائر التي مني بها بنك أمريكا 135 مليار دولار بين تم الاعتراف بـ 17 مليار دولار وتكوين مخصص للخسائر بمبلغ 23 مليار دولار وتم الافصاح عن 45 مليار دولار وذلك من بداية الأزمة لغاية سنة 2011.

النتائج والتوصيات

النتائج

١. إن الأزمة المالية قد تم تسميتها أحياناً بأزمة السيولة، فلم يتضح وجود دليل على علاقة القيمة العادلة باختفاء السيولة العالمية، وليس من الصعب ادراك ذلك فالقيمة العادلة أساس قياس محاسبي يمنح قيمة لبيد معين، ولا تخضع النقدية لمفهوم القيمة العادلة من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يؤدي التقييم بالقيمة العادلة إلى تغيير مركز المنشأة النقدي.
٢. وإذا تم تسمية الأزمة المالية العالمية بأنها أزمة الائتمان، فإن القيمة العادلة أيضاً لا علاقة بالائتمان إلا من ناحية قياسه، إضافة إلى أن أصول المنشأة الائتمانية لا يتم قياسها كاملة بالقيمة العادلة بل بالتكلفة المطفأة، فهل تتهم أيضاً التكلفة التاريخية أكثر الأسس موضوعية بأنها وراء أزمة الائتمان.
٣. قد يكون القصور في المعايير المحاسبية التي تطرقت للقيمة العادلة وليس في مفهوم القيمة العادلة ذاته وذلك بإجارتها الانحراف عن الأسعار السوقية في ظل ظروف معينة .
٤. أنه من الصعب القاء اللوم على مفهوم القيمة العادلة بأنه وراء الأزمة المالية العالمية، بل إن القيمة العادلة كبش فداء تعلقت به معظم أسباب الأزمة المالية بدون دراسة مستفيضة عن الأسعار السوقية ومدى اختلافها عن القيم الاقتصادية خلال الأزمة المالية العالمية.
٥. إن محور المشكلة بالأزمة المالية كان الانسان كمدبر ومدقق وسياسي وكاقتصادي وكمحاسب، وليس القيم والأرقام الصماء، فكيف يصيغها الانسان تصاغ، وتعنى جهات اصدار المعايير المحاسبية بوضع قواعد عامة للقيمة العادلة ولغيرها من القيم، ولكن من يضفي العدالة على القيمة المقيسة، إنه الانسان الذي يقيس القيمة، فيكون لا ذنب لها إلا أنها أخذت بذنب غيرها، فالانسان هو ما يجب التركيز عليه.
٦. إن القيمة العادلة كأساس قياس هي من أعراض الأزمة المالية العالمية، حيث أدت الأزمة إلى انهيارها وخاصة بالنسبة للأدوات المالية، ولا يمكن أن يكون العرض هو السبب.
٧. وهناك بعض الأسئلة والجدليات التي تتطلب دراسات مستفيضة كذلك مثل:
 - أ. هل يمكن أن يكون لعوامل ومفاهيم احتساب القيمة العادلة التي يتضمنه تعريفها أسس واضحة وأساليب قياس كمية، باعتبار أن النتيجة لاجتماع هذه العوامل والمفاهيم تؤدي إلى مخرج القيمة العادلة.
 - ب. هل هناك عدم وضوح في آليات احتساب القيمة العادلة أم أن هناك انحراف عملي عن الآليات الصحيحة.
٨. لا يوجد مفر من جسر الفجوة بين القيمة الدفترية أو المرحلة للبيود التي يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وقيمتها في السوق ، والحقيقة التي يجب التعامل معها أن قيمة الأصل اذا لم تتحدد في السوق فأين تتحدد؟!.
٩. لم يخسر الجميع في الأزمة المالية، فهناك رابحون كما أن هناك خاسرون والدليل كثرة الاندماجات والافتتاعات التي حدثت ابان الأزمة المالية، كذلك هناك مؤيديون وهناك معارضون لمحاسبة القيمة العادلة بحسب النتائج التي تتفق مع مصالحهم .
١٠. أن المنشأة لا علاقة لها بتحديد القيمة العادلة في الغالب حيث أنها تتحدد في السوق market-based measurement، وتعاني مما تعاني منه أسس القياس الأخرى، بأنها لا تعني القيمة الحقيقية.
١١. ضرورة الموازنة بين الموثوقية والملاءمة عند القياس، باعتبار أن القيمة العادلة أكثر ملاءمة مقارنة بالتكلفة التاريخية التي تعتبر أكثر موثوقية.
١٢. ان هناك تجاهل تام للآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على اعادة التصنيف من القيمة العادلة إلى التكلفة وذلك يعرض المنشآت بشكل خاص والسوق بشكل عام إلى فقدان أهمية البيانات المعدة وفقا للقيمة العادلة.

التوصيات

١. ضرورة التركيز بداية على تقييد الانسان بدوره بالتدخل في تحديد القيمة العادلة، وكذلك أسس القياس الأخرى، من خلال وضع آليات دقيقة وتعليمات واضحة غير مزدوجة للقياس بالقيمة العادلة.
٢. الموضوعية في تحديد الأسباب الحقيقية التي تقف وراء الأزمات، وليس تعليقها على شماعة الأعراض، لأن البحث في العرض وتعديله لا يمكن أن يحب محل السبب ويؤدي إلى حل الأزمة المالية، ويمكن أن ندخل في التوقعات المستقبلية عودة صارخة للأزمة المالية لأنه لم يتم حل أسبابها.
٣. أن يكون هناك فصل بين قضايا القياس المحاسبي بالقيمة العادلة أو بغيرها عن قضايا التصنيف، حيث يجب أن يكون التصنيف ممثلاً للواقع ولنية المنشأة، أي تحديد النية من اقتناء الأداة المالية، ثم تحديد تصنيفها وفقاً لذلك، ثم قياسها المبدئي واللاحق.
٤. التوقف عن تغيير التصنيف Reclassifications لغايات تجنب الخسائر سواء كانت محققة أو غير محققة، حيث أن ذلك يعتبر تلاعباً بالنية كذلك يؤدي إلى أن الخسائر تم ادخالها في بند معين.
٥. أن يكون للبند قيمة عادلة واحدة، وتجنب تعدد القيم، وهذا أيضاً مثاره تعدد أسس احتساب القيمة العادلة كما تضمنها المعيار الجديد IFRS 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات كما تضمنتها المعايير المحاسبية الأمريكية من قبل.
٦. التخفيف من حدة الضغط السياسي الذي يمارسه السياسيون على المجالس المهنية، فالسياسة غير المحاسبية، كذلك يجب أن لا تنقاد المجالس المهنية للسياسة بسرعة كما حصل مع مجلس معايير المحاسبة المالية في أوائل تشرين ثاني/أكتوبر 2010، حيث أن التعديلات التي طرأت على المعيار IAS 39 والمعيار IFRS 7 كانت استجابة مباشرة للضغوط السياسية للاتحاد الأوروبي وصرح بذلك المجلس، بالرغم من أن التعديلات جوبهت بكثير من الانتقادات، ولذلك يجب تحديد الأخذ بالقيمة العادلة للسوق، وتقييد التدخل السياسي فيها حيث أن ذلك من شأنه تعقيد التحليل الصحيح لدور القيمة العادلة ومدى مساهمتها في الأزمة المالية.
٧. أن يتم التعاون من جميع الأطراف في السوق لعكس واقع القيمة العادلة، وتحقيق مفهوم السوق النشط، مع ضرورة التآني والحذر باشتقاق القيمة العادلة في حالة الأسواق غير النشطة، حيث أن القيمة العادلة يفترض تحديدها في الأسواق النشطة، وتصبح الأسعار في ظل الأسواق غير النشطة غير ذي دلالة على القيمة العادلة.
٨. التأكيد على وجوب توفر الشفافية في المعلومات التي تتحدد على أساسها القيم العادلة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الشفافية ليست بزيادة الإفصاحات بل بمصداقيتها وموضوعيتها وموثوقيتها وموقيتها وتمثيلها للواقع.
٩. إلغاء الروابط التعاقدية والتشريعية بالقيمة العادلة كإعادة احتساب رأس المال النظامي بتعديل حقوق الملكية بالمكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن عمليات إعادة التقييم لأدوات الدين المتاحة للبيع.
١٠. ضرورة الابتعاد عن الأسعار السوقية وخاصة الأسعار الاجبارية أو على الأقل تقييد الأخذ بها في أوقات الأزمات باعتبار عدم استقرارها وسرعة تقلبها.
١١. أنه يمكن التعامل مع المكاسب والخسائر غير المحققة المترتبة على إعادة القياس بالقيمة العادلة بأكثر من طريقة كما يلي:
 - أ. فصلها في قائمة الدخل عن المكاسب والخسائر المحققة.
 - ب. زيادة الإفصاحات عن كيفية احتساب هذه المكاسب أو الخسائر.
 - ج. عدم توزيع المكاسب غير المحققة إلا بعد تحققها وذلك لتجنب تآكل رأس المال.
 - د. أن يتم عكس المكاسب أو الخسائر المترتبة على إعادة تصنيف الأصول والالتزامات في الأرباح المحتجزة إذا ترتب سابقاً الاعتراف بخسائر أو مكاسب غير محققة مرتبطة بذات البنود التي تمت إعادة تصنيفها، بالإضافة إلى زيادة الإفصاحات عن هذا البنود ومبررات إعادة التصنيف.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، عمان، 2009 .

-رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي-مدخل نظرية المحاسبة، الدار العلمية للنشر والتوزيع، 2001، عمان

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bischof , Jannis, **Relaxation of Fair Value Rules in Times of Crisis:An Analysis of Economic Benefits and Costs of the Amendment to IAS 39***,June 2010, available at <http://ssrn.com/abstract=1628843>
- Hoti, Ma. Ulpian, Kadrimi, Ilda, and Hoxhllp, Emi, Fair value considerations during the current financial crisi,Journal of studies in economic and society, 2010, “Aleksandër Moisiu” University/ Faculty of Business Rruga e Currilave, No. 1, Durrës, Albania
- Huian, Marya Carmen, **Impact of Current Financial Crisis on Disclosures on Financial Instruments** , 2010, available at <http://ssrn.com>
- Kholmy, Khaled and Ernstberger Jürgen, **Reclassification of Financial Instruments in the Financial Crisis –Empirical Evidence from the European Banking Sector** , March 2010
- Laux, Christan, and Leuz, Christian, The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debates, April,2009, available on:<http://ssrn.com/abstract=1392645>.
- Prochazka, David, **Fair value measurement and issues raised by the recent financial crisis**, university of economics, Czech Republic,2010.
- Riahi-Belkaoui,Ahmed, **Accounting Theory**, Thomson learning, Forth Edition, 2000.
- Wolk, Harry I. ; Tearney, Michael G . ; and Dodd ,James L., **Accounting Theory**, Fifth Edition, South Western College Publishing, 2001.
- Veron, Nicolas, **Fair Value Accounting is the Wrong Scapegoat for the Crisis**, 2008, Brueget Policy Contribution